جامعة يحيى فارس المدية
مخبر اللغة وفن التواصل (م. ل. ف. ت)
Université Yahia FÈRES Médéa
Laboratoire de langue et art de la communication (L.L.A.C)

مجلة التواصلية

رقم الايداع القانوني: ر د م د 2437-0894

رقم الايداع بالمكتبة الوطنية: 2015-5845

ر ت م د إ: 6202-537X

دور المنطق الرياضي في النظرية الخليلية (مفهوم الباب أنموذجا)

The role of mathematical logic in Khalili theory (Concept door model)

د(ة). حليمة الخالدي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر

h.elkhaldi.80@gmail.com

تاريخ الإرسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2020-01-01	2020-01-20	2020-03-25

المرجع: حليمة الخالدي، « دور المنطق الرياضي في النظرية الخليلية (مفهوم الباب أنموذجا)»،التواصلية، المجلد: 06، العدد: خاص 2020، ص ص: 121. -144.

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/294

دور المنطق الرياضي في النظرية الخليلية (مفهوم الباب أنموذجا)

The role of mathematical logic in Khalili theory (Concept door model)

د(ة). حليمة الخالدي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف– الجزائر

ملخص:

لعلَّ من أهمّ الأدوات المعرفيّة والمنهجيّة التي بنى عليها الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح مذهبه التجديدي في نظرية النحو العربي القديم -التي وضعها الخليل وتلميذه سيبويه- نذكر اعتماده الكبير على الرياضيات وعلى المنطق الرياضيّ الحديث، فقد ساعده اطّلاعه العميق على النظريّات الحديثة والمفاهيم المنطقيّة الرياضيّة في إبراز القيمة العلميّة للمفاهيم النحويّة الخليليّة التي صار جلّ الدارسين المحدثين يصنّفونها ضمن المفاهيم التعليميّة المدرسيّة، لذا حاول الأستاذ في نظريّته أن يوضّح أنّ الكثير من مفاهيم الخليل النحويّة هي مفاهيم علميّة رياضيّة دقيقة، بل وترقى إلى أحدث النظريّات الرياضيّة، وذلك كمفهوم القياس وكل ما يتعلّق به، كالحدّ والباب والنظير والمثال والموضع وغير ذلك، فكلّ هذه المفاهيم النحويّة الخليليّة جوهرها رياضيٌّ.

وعليه فإنّ الغرض من هذه الورقة البحثية هو إبراز الدلالة الرياضيّة لأحد هذه المصطلحات الخليليّة، كما وضّحها الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح في (النظريّة الخليليّة الحديثة)، والتي تمثّل أهمّ الإضافات التي قدّمها لنظريّة النحاة العرب القدامى، والمتمثل في مفهوم (الباب) وما يرتبط به.

الكلمات المفتاحية : النظرية الخليلية؛ المنطق الرياضي؛ الحاج صالح؛ الباب؛ النظير.

Abstract:

mathematical logic.his deep knowledge of modern theories and mathematical logical concepts helped him to highlight the scientific value of the grammatical concepts of Khalili, which most modern scholars now

classify as educational school concepts. in his theory, the professor tried to explain that many of the concepts of Hebron grammatical are accurate mathematical scientific concepts, and even rise to the latest mathematical theories, such as the concept of measurement and everything related to it, such as limit, door, counterpart, example, position, etc., all of these grammatical concepts of Khalili are mathematical.

Therefore, the purpose of this research paper is to highlight the mathematical significance of one of these Khalili terms, as explained by Professor Abdulrahman Al-Haj Saleh in (modern Khalili theory), which represents the most important additions he made to the theory of the ancient Arab sculptor, represented by the concept of (door) and related.

Key words: Khalili theory, mathematical logic, Haj Saleh, al-Bab, analogs.

مقدمة:

يعدّ مفهوم الباب من أبرز المفاهيم الرياضية والمناهج التحليلية التي قامت عليها النظرية اللغوية العربية الأصيلة التي تنتمي إلى مدرسة الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه ومن تلاهما قبل نهاية القرن الرابع الهجري، حيث لاحظ الأستاذ الحاج صالح أنّ سيبويه –ومن جاء بعده من النحاة المبدعين– يستعملون كلمة (باب) كثيرا جدّا، ليجعل من ذلك دليلا على «أنّ هذه الكلمة هي من المفاتيح... التي تمكّن الباحث من فهم أغراضهم الحقيقية ممّا قالوه حول العربيّة» (عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة، ج1، ص317)، وقد تتبّع مختلف السياقات التي وردت فيها هذه الكلمة، بغية حصر دلالتها في استعمالات نحاة العرب القدامى، فعلى أيِّ شيء يطلقها سيبويه يا ترى؟ وعلامَ يدلّ هذا المصطلح في النظريّة الخليليّة الحديثة؟

1- مفهوم (الباب) في النظريّة الخليليّة الحديثة وما يرتبط به:

لقد تنبَّه الأستاذ إلى أنّ سيبويه يطلق كلمة (باب) «على المجموعات المرتّبة من الحروف الأصليّة للكلمة الثلاثية مثل: ض ر ب [وتقاليبها]، وكذلك على أبنية الكلمة (أي أوزانها): باب فَعَل وباب فَعُل وغيرهما، وهذان البابان يخصّان الكلمة... أي مستوى المفردات»[1]، كما لاحظ الأستاذ[2] أنّ سيبويه يتجاوز

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة، موفم للنشر، الجزائر، 2012م، ج1، ص317.

[2] ليس المقصود من "الباب هنا" الفصل من الكتاب أو المادة الدراسية بل مفهوم "الباب" في اللسانيّات العربيّة أعمق من هذا بكثير، فهو مجموعة من العناصر التي ينتظمها مثال واحد. ويوجد في كلّ مستويات اللغة.

هذا المستوى «فيسمّي التراكيب أبوابا، وذلك مثل قوله في باب (حسبك) وباب (لقيا وحمدا)... وقد يقصد سيبويه –من الفصول التي قَسَّم بها كتابه– هذا المعنى بالذات عندما يقول: "هذا باب ما جرى من الأمر والنّهي فيه بأسماء مضافة" [وقوله أيضا:] "هذا باب يضمر فيه الفعل"»[1].

إنّ سيبويه يطلق لفظة باب «على كلّ وزن من أوزان الكلم المتكوّنة من الفاء والعين واللاّم فيقول: "باب فَعَل وباب فعِل" وكذلك "باب فعِل/يفعَل" أو "فعُل/يفعُل" من الأفعال، ويسمّي أبوابا أيضا الحروف الأصليّة (المواد الأصليّة للكلم) كسلسلة الضاد والراء والباء أو الراء والضاد والباء، وغيرهما من الجذور على اختلاف تراكيبها فهي أبواب عندهم، فأصول الكلم وأوزانها هي في الواقع كيانات مجرّدة أو اعتباريّة، فكل من الفاء والعين واللام يمثّل أي حرف صامت من العربيّة، وكل مثال متكوّن منها يمثّل أيّ كلمة ثلاثيّة على هذه البنية»[2]، والأمر نفسه نجده في مستوى الجمل، فقد تفطّن الأستاذ إلى أن النحاة العرب الأوّلين كان لهم تصوّر خاص في تحليلهم لبنى الكلام، وقد بني هذا التصّور أساسا «على مفاهيم مجرّدة وهي أكثر تجريدًا ممّا هو موجود إلى غاية الآن في علوم اللسان الحديثة كـ(الفعل+الفاعل+المفعول)، وهي العامل مع ما يعمل فيه. ومن جهة أخرى فقد تكثر في الاستعمال بعض البنى الخاصة فيمثّل لها النحوي بتراكيب سمعت هي بنفسها، وذلك مثل: (ما الطّيب إلا المسكُ – سقيًا وحمدًا – بعته رأسا برأس– كلّمته فاه إلى فيّ)، وغيرها كثير، وكلّ عبارة من هذه العبارات تعتبر نموذجيّة وبالتالي بابًا بالمعنى الذي سبق تحديده، وصنّفوا هكذا التراكيب الخاصة

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة، ج1، ص317

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012م، ص134–135.

التي قد خرجت عن الضابط العام أي عن القياس»[1]، حيث صنّفوها في أبواب خاصة ورمزوا لها بهذه العبارات نفسها التي هي جزء من الواقع اللغوي فجردّت منه وأصبحت أمثلة نموذجية (أنماطا) يُقاس عليها غيرها، فقالوا مثلا: (براءة الله) هي من باب (سبحان الله) أي بمنزلتها في الهيئة والبناء.

وعلى هذا الأساس توصّل الأستاذ الحاج صالح إلى أنَّ الباب كاصطلاح نحويّ «لا يخصّ مستوى من مستويات اللغة ولا جانبًا واحدًا من جوانبها، بل ينطبق على اللفظ والمعنى إفراداً وتركيبا وما هو من هذه المراتب، فالباب حسب ما يظهر من هذه المسميات المسماة به هو "مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعها بنية واحدة" وكونها مجموعة بالمعنى المنطقيّ الرياضيّ –لا مجرّد جنس بالمعنى الأرسطي– هو أن أفراد الباب تجمعها صيغة أو مجرى لا صفةٌ فقط كما هو الشأن في الجنس»[2].

إنّ أهمّ شيء تنبّه إليه وبيّنه هاهنا يتمثّل في تمييزه الواضح بين الجنس والباب، فقد لاحظ «أنّ المجموعة المسمّاة بالباب وإنْ كانت شبيهة بالصنف أو الجنس فهي –في الحقيقة– المجموعة بالمعنى الرياضي، والدليل على ذلك هو وجود الباب وحصوله كنتيجة للقسمة التركيبيّة، وذلك مثل جميع التراكيب التي يمكن أن تحصل للثلاثي المجرّد، وهي اثنا عشر تركيبا منها فَعَل وفُعُل...وفِعِل فأمّا فِعِل فهو باب لا يحتوي إلاّ على كلمة واحدة في المشهور وهي (إِبِل)»[3]، قال

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص134–135.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص318.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، «القياس على الأكثر» عند نحاة العربيّة وما يترتّب عليه، مجلة اللسانيات، الجزائر، ع9، جوان2009، ص11.

سيبويه: «إنّما هو بمنزلة عربيّ ليس له ثانٍ في كلام العرب نحو إبِل وكُدت/تكاد»[1]، فهذه مجموعة وحيدة العنصر، وأمّا (فِعُل) فلا يحتوي على شيء أبدًا فهو مجموعة خاليَة في اصطلاح الرياضيات.

وهكذا توصّل الأستاذ إلى أنّ الباب –عند سيبويه– لا يتقوّم بمجرّد الصفات الذاتيّة فقط مثل الجنس أو الفئة، ولاحظ أنّ الباب «قد لا يوجد في واقع الاستعمال مثل (باب فِعُل) فلم تجئ أيّة كلمة على هذا الوزن في المسموع، فمن أين جاء هذا الباب إذن؟ فالجواب أنّه شيء تفتضيه (قسمة التركيب) في كلّ احتمالاتها دونَ استثناء لأيّ تركيب (وقسمة التركيب اصطلاح عربيّ ظهر بعد سيبويه)، فهذا الباب الذي هو (فِعُل) تحتمله هذه القسمة لأنّ جميع تراكيب الثلاثيّ المجرّد تنحصر في [اثني عشر] 12 تركيبًا منها (فِعُل)»[2]، وخلص إلى أنّ الباب –في النظريّة الخليليّة– هو «نتيجة للقسمة التركيبيّة (Combinatory) ليس غير، وهو مفهوم رياضيّ محض لم يعرفه الفلاسفة القدامى من غير العرب، والباب كمفهوم رياضيّ هو مماثل لما يسمّى الآن بالمجموعة، فباب (فِعُل) مثلا هو مجموعة خالية إذ لا يوجد أيُّ عنصر على هذا الوزن في الاستعمال، وباب "فِعِل" هو مجموعة وحيدة العنصر إذ لا يوجد في الواقع ما هو على هذا البناء إلاّ "إبِل" في المشهور»[3]، وعلى هذا أيضا أطلق كلّ اللغويين العرب اسم (الباب) على المادة الأصليّة للكلم، قال ابن فارس: «تأمّلت هذا الباب (الدّالَ مع اللاّم) من أوّله إلى

[1] سيبويه، الكتاب، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1988/3، ج2، ص19.
[2] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص135.
[3] المرجع نفسه، ص13.

آخره...»[1]، فهذه المادة الأصليّة (دلّ) ناتجة عن القسمة التركيبية بين جميع الحروف الصوامت.

وقد أشار الأستاذ إلى أنّ الخليل هو الذي اخترع الطرائق من الحساب التي يستفرغ بها كلّ التراكيب الممكنة وتسمّى في الرياضيات الحديثة: (حساب العامليّ)، وبيّن أن الكثير من هذه التراكيب مهملة غير مستعملة في كلام العرب فهي مجموعات خالية، كما وضّح الحاج صالح أنّ الخليل هو أوّل من أدخل مفهوم الخلوّ (الصّفر) في تحليل اللغة[2].

إنّ (الباب) في اصطلاح اللسانيّين الخليليّين هو «مجموعة رياضية وبالتالي يمكن أن تكون فارغة أو ذات عنصر واحد»[3]، وعلى هذا «فالباب ليس نتيجة لاستقراء الواقع كالجنس، فقد يوجد في تصوّر الباحث وقد يوجد منه في هذا الواقع الكثير أو القليل. وقد لا يوجد تماما، أما الذي لا يوجد منه في الاستعمال فقد سمّاه الخليل فيما يخصّ الجذور بالمهمل وخلافه بالمستعمل، فالأشياء التي تحتوي عليها الأبواب هي الضروب من الكلام أو النُّحُوّ لا هي في ذاتها بل فيما هو أهمّ من ذلك وهو ميزتها التركيبية كما يتصوّرها الرياضي في زماننا»[4]، وبهذا يظهر الفرق بين الجنس والباب، ففي الجنس –وهو الفئة البسيطة– الذي يجتمع فيه أفراده هو صفة أو صفات مميّزة عامة، أمّا الباب فالجامع فيه هو البنية أو

[1] أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر (بيروت) والمجمع العلميّ العربيّ الإسلاميّ (دمشق)، 1979، مادّة "دلّ".

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، «القياس على الأكثر» عند نحاة العربية وما يترتّب عليه، ص12.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص200.

[4] المرجع نفسه، ص135–136.

المجرى وليس أيّ نوع من الصفات، ولذلك رأى أنّ أهمّ ميزة يمتاز بها الباب هي «العموم لا عموم المفهوم بل عموم سلوكه ومجرى أفراده، فما يدخل في الباب غيرُ منظور إليه في ذاته، بل في هذا المسار الذي يسير عليه كلّ أفراد بابه، وعناصر الباب لا يجمعها مفهوم أيْ صفة ذاتيّة فقط بل جامعٌ أهمُّ منه غير مفهوميّ وهو [أي الجامع] فيما يخصّ الكلمَ وزنُها... وهو غير معيّن حتّى كفرد من جنس، فلا يعرف بانتمائه إلى جنس فقط بل بمساواته لأفراد بابه [فيما بينها] أو لعناصر تنتمي إلى فئات مختلفة، فالعلاقة بين عناصر الباب لا تنحصر في الانتماء المجرّد إلى الفئة أو الجنس، فالماهية أو الشيء بذاته لا يكتفي به النحويّ، إذ الجنس كماهية وإن كان لازماً للتصنيف إلاّ أنه لا يكفي في التحليل إطلاقا إذ هو مجرّد مرحلة في تحليل الواقع»[1].

وهذا الذي تفطّن إليه الأستاذ أمرٌ في غاية الأهمّية يكشف بعمق أنّ الفارق بين الباب والجنس هو شيء «أساسيّ وجوهريّ لأنه يفترق به –في التصور المنهجيّ– النحوُ العربيّ والمنطقُ الأرسطيّ أوّلاً، و[يفترق به] النحوُ العربيّ والبنويّةُ الحديثة ثانيا»[2]، وذلك لأنّ عناصر الباب عند النحاة العرب تختلف عن أفراد الجنس تمامًا، «فهذه الأفراد تشترك في صفة عامّة وبهذا الاشتراك يتكوّن الجنس ثم تميّز فيما بينها في داخل الجنس بالفصول، والعلاقة الحقيقيّة التي توجد بينها هي علاقة انتماء إلى نفس الجنس فقط واشتراك –بالتالي– في صفة ذاتية لا غير (المميّزة للماهية)، أمّا النظائر في النحو فالعلاقة القائمة بينها هي علاقة تكافؤ، غير انتمائيّة محضة»[3]، أي أنّ عناصر الباب يمكن أن تكون من فئتين

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص135.

[2] المرجع نفسه، ص134.

[3] المرجع السابق، ص139.

مختلفتين: (جَمَل) على بناء (ضَرَب)[1]، فأحدهما اسم والآخر فعل، وهذا لاتفاقهما في الوزن، وهو بناء (فَعَل)، وهذا من التّجريد. يقول الأستاذ الحاج صالح موضّحا الفرق بين (مفهوم الباب) في النحو العربي و(مفهوم الجنس) في المنطق الأرسطي والبنويّة الحديثة:

«وبهذا يظهر الفارق الذي أشرنا إليه بكيفية ملموسة: التقابل بين الصورة والمادة عند المناطقة القدامى والبنويّين المحدَثين هو تقابل بين جنس وما يحتوي عليه من أنواع ثم ما تحتوي هذه من أشخاص معينة كما هو معروف، والجنس "مفهوم" و "ما صدق"، وأمّا التقابل بين الباب ومجموع العبارات التي هي منه فهو أيضا تقابل بين صورة ومادة وبين كلي وجزئيات إلاّ أن الصورة ليست هنا مجرد جنس أو فئة أي مجرد مفهوم وما صدق، وقد يشارك البابُ الجنسَ أي الفئة البسيطة في أنّه مجموع عناصر تشترك في وصف معيّن إلاّ أنه يتجاوزه في أنه مجموعة رياضية ذات بنية عامّة...»[2].

وعلى هذا الأساس توصّل إلى أنّه على الرُّغم من أنّ مفهوم (الباب) قد يشبه مفهوم (الجنس) الأرسطيّ في كون (الباب) صنفا له صفات مميّزة، إلاّ أنه تنبّه إلى أمر في غاية الخطورة، وهو أنّ «"القدْر المشترك" بين أفراد الباب الواحد ليس مجرّد صفة، بل [هو] بنيةٌ تحصل وتكتشف في نفس الوقت بحمل كلّ فرد على الآخرين لتتراءى فيها هذه البنية، فهذه العملية ليست تجريدًا بسيطًا يؤدّي إلى كشف فئة بسيطة هي الجنس، بل [هي] عملية منطقية رياضية تسمّى قديما (حمل

[1] الرّضيّ الأستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط2005/1، ج1، ص02-03)

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص136.

الشيء على الشيء) أو إجراءَه عليه، واعتبار شيء بشيء، و[تسمّى] حديثا تطبيق مجموعة على مجموعة أخرى تؤدّي إلى إظهار بنية تشترك فيها جميع عناصرها. وهذه البنية يستنبطها المحلّل بهذا العمل وهذا الإجراء بالذات»[1]. وقد وضّح الأستاذ هذه العملية الحمليّة على النّحو التالي:[2]

مَـ	كْ	تَـ	ب
مَـ	لْ	عَـ	ب
مَـ	جْ	مَـ	ع
مَـ	عْ	مَـ	ل

تكافؤ (فئة)

ترتيب (نظم)

فهذه فئة اسم المكان الثلاثيّ أي باب مَفْعَل (مثاله مفْعَل).

تكافؤ فئة + ترتيب (أو نظم) = فئة اسم المكان – أي باب ومثاله مفْعَل.

يتّضح من خلال هذا الرّسم التمثيليّ أنّ الجامع بين كلّ هذه العناصر أو الوحدات «ليس فقط جنسَها (بل وقد لا تهتمّ بالجنس)، بل [هو] البنية التي تجمعها، ولا يمكن أن تستخرج بإدخال بعضها في بعض، بل بحمل كلّ جزء منها

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص318.

[2] المرجع نفسه، ج1، ص319.

على نظيره –إن كان هناك نظير– مع مراعاة انتظامها أي مع اعتبار كلّ جزء في موضعه، فالتحديد عند النحاة أكثرُه من هذا القبيل وهو يهتمّ في نفس الوقت بالمحورين الاستبدالي والتركيبي بين التكافؤ (الانتماء) والنظم، فالفئة (la classe) عندهم ليست أبدا بسيطة أي مبنيّة على الكيف (qualitatif) تحدّدها صفة ذاتية مميّزة فقط، بل في الوقت نفسه على الكيف والكمّ، والكمّ هنا هو العِدّة مع الترتيب بمراعاة كلّ شيء في موضعه [الكمّ=عدّة الأجزاء+ترتيبها+موضعها]»[1].

وعلى هذا الأساس توصّل الأستاذ إلى أنّ النحو العربيّ قد وُضع على أسس معرفيّة (Epistémologique) مغايرة لأسس اللسانيات البنويّة وكذا لمبادئ المنطق الأرسطي، ذلك أنّ النحو العربيّ الخليليّ لا يقتصر فيه أصحابه «على التحديد بالجنس والفصل (أي باكتشاف الصفات المميزة Traits pertinents [فقط]. وبالتالي لا يكتفي بعملية الاشتمال، بل يتجاوزها بإجراء الشيء على الشيء أو حمل العنصر على الآخر: فهو لا يكتفي بالجنس الذي ليس إلاّ مجرّد فئة تشترك عناصرها في صفة واحدة أو مجموع صفات بل يتجاوزون ذلك بإجراء عنصر على آخر على حدّ تعبير النحاة أي بِجَعْل علاقة مباشرة بين العناصر التي توجد بين مجموعتين على الأقلّ لاستنباط البنية التي تجمعها جميعا»[2]، وقد رأينا فيما سبق كيف تمّ لهم استنباط البنية الجامعة التي تشترك فيها الكلم المتمكّنة التالية (مكتب وملعب ومجمع ومعمل)، ومثالها: هو بناء "مفعَل"، وبذلك استطاع النحاة أن يدمجوا «في هذه البنية الجامعة –التي هي المثالُ– كلَّ العناصر التي هي على هذا المثال، وتجاوزوا بذلك الحدّ الأرسطيّ بعدم الاعتداد بالصفات

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص212–213.
[2] المرجع نفسه، ج1، ص212.

الخاصّة المسمّاة باللازمة، فكلّ كلمة يمكن أن تُمثَّل بنيتُها بهذا التمثيل، ويتمّ تصنيف الكلم بذلك بحسب بنيتها، فـ[فَعِل] مثلا تجمع بين الفعل الثلاثي المكسور العين في مقابلِ فَعُل وينتمي إلى هذا المثال أنواع أخرى من الكلم»[1]، أي من غير الأفعال نحو: كَتِف ومَعِز وفَرِح، وهي تنتمي إلى فئات مختلفة ولكنها مع ذلك تندرج في باب واحد لأنها تشترك في بنية واحدة وهي مثال (فَعِل).

وهكذا استطاع اللسانيّون الخليليّون أن يقفوا على نوع من التصنيف اللفظيّ ابتدعه النحاة العرب، وهذا النوع من التصنيف بُني كلّه «على مقياس الانتماء إلى بنية معينة في مستوى الكلم وهي "الوزن" وكذلك في مستوى الكلام، وكانوا قد اكتشفوا أن كلّ واحد من هذين المستويين يحتوي على وحدات بنيت أكثر أصنافها على بنى معينة، فحاولوا أن يحصروا هذه البنى وتصنيف الوحدات عليها وذلك بحصر أوزان الكلم خاصة وحصر أبنية الكلام»[2]، كما رأينا ذلك من قبل، وهذا من أهمّ الفوارق التي تتميز بها النظرية الخليلية عن النظريات البنيوية الغربية، وهو ما يؤكّد عليه الدكتور الحاج صالح في الكثير من المواضع، حيث يقول: «فأهمّ ما تتّصف به هذه النظريّات هو أنّها لا تستخدم كمفهوم منهجيّ واستكشافيّ إلاّ علاقة الاندراج (inclusion)، وهذه العلاقة هي جوهر الحدّ الذي يُبنى على الجنس والفصل وفي الوقت نفسه جوهر القسمة البسيط، فأمّا الحدّ المشار إليه فإنّ المعروف عنه أن يُتساءل عن الشيء: إلى أيّ جنس ينتمي؟ ثمّ في داخل هذا الجنس: ما هي الفصول (أي الصفات) التي تميّزه عن غيره من أفراد هذا الجنس؟ وهو من أنواع الحدود الحدُّ الوحيد الذي تعتمد عليه البنويّة، فالفصول عند أصحابها هي الصفات المميزة (features) التي تجعل هذه الوحدة اللغوية تمتاز

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص136-137.

[2] المرجع نفسه، ص136.

عن غيرها من تلك التي تدخل في جنسها، ولا تعرف البنويّة نوعا آخر من الحدود، أمّا القسمة البسيطة فأساسها هي أيضا علاقة الاشتمال لأنّها عملية تقسيم وتصنيف، فيبتدأ من الجنس البعيد (يكون تحته أجناس قريبة) ثم كلّ جنس يحتوي على أنواع، وكلّ نوع إلى...حتّى ينتهي إلى الأشخاص»[1].

إنّ هذا المنهج يختلف تماماً عن منهج تصنيف الوحدات عند النحاة العرب الأوّلين، كما كشفت عنه القراءة الجديدة الفاحصة لأقوال الخليل وسيبويه ومن تبعهما من النحاة، حيث وضح الأستاذ أنّ «النحاة العرب الأولين لم يكن من اهتمامهم النظر في الوحدات اللفظية في ذاتها ومن ثمّ لم يحاولوا أن يشخَّصوها بأوصافها السكونية، أو بما تخالف بها غيرها من هذه الصفات (أو لم يهتمّوا بذلك). إنّما الذي كان يهمّهم بالدرجة الأولى هو كيفية تحصيلها وتحقيقها سواء أكانت وحدات صوتيّة أم صرفيّة أم تركيبيّة، فكانوا يبحثون عن مقاييس أو ضوابط تضبط هذه الكيفيات على حسب ما كانت تؤدّيها العرب الموثوق بعربيّتهم. وهذه الأقيسة تتطلّب أن يُحمل الشيء على الشيء لجامع بينهما...فلّما اتّضح لهم أنّ هذه القطعة من الكلام تتحقّق بنفس الطريقة التي تتحقّق بها قطع أخرى جعلوها بابا وأصلاً، أي مجموعة من الأفراد المتكافئة لا من حيث صفاتُها الذاتية، لكن من حيث طريقةُ بنائها وتركيبها أو مجرّد تحصيلها، فهذا الحمل هو إجراءٌ أيْ عملٌ مضبوط يؤدي إلى اكتشاف المجموعات من العمليات المتكافئة ومن ثمّ إلى الوحدات، فالتشخيص للوحدات عندهم ناتج من الإجراء أي من مجموعة العمليات وليس ناتجا عن البحث عن الصفات الذاتيّة، وبالتالي عن الخلاف»[2].

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص244.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص245-246.

لقد وضّح الأستاذ العمليّة الحمليّة التي مكنّت نحاة العربيّة من استنباط أوزان الكلم، وهي عبارة عن صيغ جامعة تنتمي إليها كلّ الكلمات العربية. «والانتماء هنا ليس مجرّد انتماء إلى جنس (كالفعل الماضي المجرّد الثلاثي مثلا) بل –زيادة على ذلك– مفهوم انتماء إلى البنية التي يتحدّد بها (الفعل الماضي المجرد الثلاثي)، فهذا دليل على أنّ الحدّ الإجرائي لا يكتفي بذكر الصفات الذاتية (فعل، مجرد، ثلاثي)، ولكن لا نعني أنّ الباحث يستطيع أن يستغني عن هذه الصفات أي عن الجنس الذي تحدّده، إلا أنّ الحدّ الإجرائيّ يتجاوز الحدّ بالجنس والفصل بإدخال الترتيب على الجنس، فالفئة المرتّبة العناصر وبالتالي ذات العلاقات المباشرة مع غيرها هي المعتبرة عند العلماء العرب لا الفئة البسيطة»[1].

أمّا "المثال" الذي «هو مجموع الرموز المرتّبة التي تمثَّل بها بنية الباب»[2]، فهو بناء مجرّد «يحصل بتركيب عمليّتين: عملية تجريدية تؤدّي إلى فئة، تُسلَّط عليها هي نفسُها عمليّةٌ أخرى ترتيبية فيحصل بناء معيّن مشترك يسمّى مثالاً»[3].

وعليه فإنّ (مفهوم الباب) له علاقات وطيدة بـ(مفهوم المثال)، فإذا كان الباب هو «مجموعة من الأفراد المتكافئة لا من حيث صفاتُها الذاتية، لكن من حيث طريقةُ بنائها وتركيبها أو مجرّد تحصيلها»[4]، فإنّ المثال «هو مجموع الرموز المرتّبة التي تمثّل بها بنية الباب»[5]، ولهذا يقول النحاة (باب مفعَل ومثاله مفعَل)، ففي هذا المثال «توجد متغيّرات هي الحروف الأصول، فالفاء تمثّل أيّ حرف

[1] المرجع نفسه، ج1، ص246.
[2] المرجع نفسه، ج1، ص319.
[3] المرجع نفسه، ج1، 319.
[4] المرجع السابق، ج1، ص245.
[5] نفسه، 319/1.

صامت من الأبجدية العربية في المرتبة الأولى، والعين ما هو في المرتبة الثانية وهكذا، أمّا الثوابت فهي الحركات والسكنات والزوائد»[1]، وهو نفس المبدأ الذي قام عليه تحليل الكلام (الجملة) حينما لجأ النحاة إلى مفاهيم مجرّدة هي الباب ومفهوم النظير: العامل وما يعمل فيه.

وقد تنبّه الأستاذ وهو يحاول تحديد (مفهوم الباب) إلى أنّ سيبويه كثيرا ما يقرن استعماله لكلمة (باب) مع كلمة (نظير)، كما استدلّ على ماهية الباب الرياضيّة وقربه من ماهية المجموعة. يقول: «ويصير اعتقادنا يقينا فيما يخصّ ماهية الباب الرياضية وقرب هذا المفهوم من مفهوم المجموعة ما نجده عند النحاة من استعمالهم لكلمة نظير (تجمع على نظائر) مع كلمة باب في أكثر النصوص تقريبا»[2].

وقد برهن الأستاذ الحاج صالح على ما قصده سيبويه من كلمة (نظير) انطلاقا من تحليله لهذه العبارة التي وردت في شرح الرّماني للكتاب، وهي قوله: «هو كثيرٌ (في نفسه) لا (في بابه ونظائره)»[3].

هو كثيرٌ	في نفسه (أ)	لا	(ج) (في بابه (ب)	(د) ونظائره)

[1] نفسه.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص137.

[3] المرجع نفسه، ص138.

وبهذه القراءة الرّياضيّة العميقة والمتأنّيَة توصّل الأستاذ إلى أنّ الباب هو "مجموعة من النظائر"، «فالمقابلة الدلالية بين (أ) و(ب)، تدلّ على أنّ (ج) و(د) متكافئتان (العطف هو مجرّد تثنية أي تكرار بيانيّ)، ومن ثمّ يُعرف أن الباب هو [=] مجموعة من النظائر، فكلّ الكلم التي هي على بناء واحد تكوِّن على هذا باباً، والجامع بينها هو هذا البناء الممثّل بتلك الحروف الرمزية مركّبةً مع غيرها من الأصوات»[1]. وعلى هذا الأساس فإنّ النظير هو العنصر اللغوي (مفرداً كان أو مركبا) الذي يكافئ في (المجرى أو البنية) العناصر التي تنتمي إلى بابه[2]، وهذه العناصر التي تنتمي إلى "باب واحد" هي "نظائر" لأنها تشترك في نفس البنية أو المجرى، والمجموع هو نظائر الباب. وقد تفطّن الأستاذ إلى فكرة جوهريّة تتعلّق أساسا بمفهوم النظير في النحو العربي، حيث نبّه إلى أنه قد يتبادر إلى الذهن أن النظير هو مجرّد الشبيه وهذا راجع إلى كثرة ما تجئ كلمة (مثل) في مكان النظير وكذلك كاف التشبيه، ليؤكّد على أنّ الأمر ليس كذلك «لأنّ النظير قد يكون مثلَ آخرَ ولا يشبهه بالضرورة»[3]. وقد استدلّ على ذلك بهذه العبارة الواردة في الكتاب: «والجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء»[4].

يقول الأستاذ موضّحا ذلك: «...فلا شبه بين الجزم والجرّ إلاّ في مستوى عام، وهو أنّ كلّ واحد منهما [في القدر المشترك] حكمٌ من الأحكام الإعرابية، وأمّا اختلافهما [في القدر الفارق] فهو كبيرٌ جدّاً، فاتّفاقهما العميق ليس يوجد في هذا

---

[1] المرجع السابق، ص138.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، «القياس على الأكثر» عند نحاة العربية وما يترتّب عليه، ص12.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص138.

[4] سيبويه، الكتاب، ج1، ص143.

المستوى بل في كون الجزم للأفعال هو بمنزلة الجرّ للأسماء لأنّهما يقعان – كلاهما– في موضع واحد وهو ما يقابل في الفعل والاسم الرفعَ والنصب، فهذا ليس بشبَه بل هو تناسب وتناظر. ومن ذلك وصفهما بأنّ كلّ واحد منهما نظيرٌ للآخر، فالنظير في النحو إذن هو العنصر المساوي أو المكافئ لعنصر آخر أو مجموع من العناصر وقد لا يشبهه إطلاقا»[1].

إنّ مفهوم النظير في اللسانيات الخليلية هو مفهوم رياضيّ (100٪)، فحين نقول في الرياضيات: هذه المجموعة أسقطت على هذه المجموعة، فهذا معناه حمل الشيء على نظيره، بجعله مقابلاً له لأنّه يقع في نفس الموضع داخل البنية، وعلى هذا الأساس –الذي هو مفهوم التناظر– بنى الأستاذ مفهوم القياس في النظرية الخليلية، فقول النحاة إنّ هذا الشيء نظير هذا الشيء معناه أنه يقع في موضعه في داخل البنية التي هي المثال. قال ابن السرّاج: «قياس ظننتُ وإنّ وكان والابتداء واحدٌ»[2]. وقوله (قياس...واحدٌ) يعني به "القدر المشترك" بين هذه الأشياء، وهو وقوع كلّ واحد منها في موضع (العامل) في الجملة الاسميّة. وقد شرحه الأستاذ بقوله:

«[فابن السرّاج] يريد من كلمة قياس هنا التوافق القائم بين هذه الأشياء المختلفة في ذاتها في كونها قابلة أن توضع في موضع العامل في "الاسم يبنى عليه خبرٌ"، فبهذا تتّضح تمامًا ماهيَةُ هذا التوافق، وهو كونه رياضيّا لأنّه يخصّ البنية والتركيب في مقابل الذات البسيطة»[3]، ولذا فهذه الأشياء (ظننت، إنّ، كان،

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص138.

[2] ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج2، ص78.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص183.

والابتداء) هي نظائر في الرياضيات، لأنها بمنزلة واحدة ويمكن لأحدها أن يقع في موضع الآخر في التركيب، فهي نظائر نتيجةً لهذا التوافق نفسه، الذي يسمّى في الرياضيات الحديثة (التكافؤ).

وبذلك خلَص الأستاذ إلى أنّ «مفهوم (المكافئ) الذي يوجد في مدلول (النظير) لا ينبغي أن يفسّر بالشبيه أو بالمطابق لأنه قد لا يوجد مجرّد شبه –كما قلنا– بين النظائر أوّلاً، ولأنّ الشيئين المتطابقين يتّفقان في كلّ شيء ولا ينبغي أن يختلفا ثانيا، أماّ النظائر، كما كان يفهمها النحاة، فقد تكون بعيدة بعضُها عن بعض من عدّة أوجه. ومع ذلك يكتشف فيها النحويُّ ميزة واحدة تجمعها –إجرائيّةٌ دائما [أي لا تخصّ الماهية]– فنستنتج من كلّ هذا أنّ هذا النوع من التكافؤ يتجاوز مجرّد التصنيف الكيفيّ وخاصة المبنيّ منه على الأجناس والفصول»[1].

وبناء على ما تقدّم استطاع الأستاذ أن يشرح وأن يوضّح بدقّةٍ ذلك التناظر والتناسب الموجود في العربية بين الجزم والجرّ كما بيّنه سيبويه في قوله الذي سبق أن ذكرناه: «الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء»، فاتّحاد الجزم والجرّ بانفراد كلّ واحد منهما بأحد القبيلَيْن (= الاسم والفعل)، لزم منه هذا التوافق في المجرى، ونتيجة لهذا التوافق نفسه فقد صارت نظائر بهذا الاعتبار، «وهذا هو المنهج العلميّ في أحدث صوره، ويمكن أن يلخّص بأنّه البحث الدائم عن النظائر فيما يختلف من الأمور أشدّ الاختلاف ومحاولة الاكتشاف للجامع الذي يجمعها في أعلى مستوى من التّجريد وهو غير التّجريد التّصنيفيّ»[2]. فالجرّ في الأسماء

[1] المرجع نفسه، 138–139.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص139.

يناظر (أو يقابل) الجزم في الأفعال في أعلى مستويات التجريد). وقد مثّل الأستاذ لهذا التوافق (التناسب أو التناظر) بين الجرّ والجزم على النحو التالي:[1].

(جزم⟵ فعل ⇔ جرّ⟵اسم) ⇔ (فعل V اسم ⇔جزم V جرّ)

وبهذا يتّضح أنّ التكافؤ في تحليلات النحاة الأوّلين –كما أثبت ذلك الأستاذ– «هو دائمًا تكافؤ بُنًى أو مجارٍ، ولا يكون أبدًا تجانسًا أي انتماءَ أشياء إلى جنس واحد، فهذا الانتماء وهو من أبسط التحليل العقليّ (ومنطق أرسطو كلّه مبنيّ على هذا الانتماء إلى الجنس واندراج شيء في شيء)، والتكافؤ في البنية أو المجرى هو من خصائص القياس العربيّ النحويّ»[2].

وبناء على هذا التصوّر نخلص إلى القول إنّ النظائر في النظرية الخليلية «هي مجموعة الأفراد التي تنتمي إلى باب، وكونها نظائر بعضها لبعض معناه أنّ كلّ واحد منها هو المقابل والمساوي في الصيغة (مهما اختلفت عنه) لجميع عناصر الباب، والنظير غيرُ الشبيه، بل المتّفق في البناء، وهذا التوافق في البناء هو الذي يسمّيه النحاة قياسا»[3]، وعلى هذا الأساس وضّح الأستاذ مُرادَ سيبويه من استعمال هذه العبارة «"ونظيرُ ذلك أو "مثلُ ذلك" نحو قوله: "نظيرُه من المصادر"»[4]، وقوله أيضا: «"ونظيرُ ذلك من الكلام (المنثور)"»[5]، حيث بيّن أن

[1] المرجع نفسه، ص177.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، «القياس على الأكثر» عند نحاة العربيّة وما يترتّب عليه، ع9، ص12–13.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص122–123.

[4] سيبويه، الكتاب، ج1، ص378.

[5] المرجع نفسه، ج1، ص143.

سيبويه «يحاول دائما أن يثبت توافق الأبنية في مستويات التعبير المختلفة كالشعر والكلام المنثور والقرآن الكريم، ويصف الضرب من الكلام الموافق في بنائه لضرب أو ضروب أخرى أنّه نظيره»[1]. ويمكن توضيح ذلك بالمثال:

«يقول سيبويه: "...وتقول: ما كان أخاك إلاّ زيدٌ كقولك [نظيرُ قولك] ما ضرب أخاك إلاّ زيدٌ ومثلُ ذلك قوله عزّ وجلّ: "ما كان حُجّتَهم إلاّ أنْ قالوا" [الجاثية:25]، "وما كان جوابَ قومِه إلاّ أنْ قالوا" [الأعراف:82]، وقال الشاعر:

وقد علمَ الأقوامُ ما كانَ داءَها * بِثَهْلانَ إلاَّ الخزْيُ مِمَّنْ يقودُها"»[2]

وقد وضّح الأستاذ هذا التوافق التّام (التناظر/التناسب) من حيث البنيةُ بين هذه اللّغات الثلاث (لغة التخاطب اليوميّ بين العرب الفصحاء، ولغة القرآن، ولغة الشعر بحسب ترتيب أمثلة سيبويه)، حيث أثبت من خلال قراءته لهذا المثال وأضرابه، ولكتاب سيبويه بعامّة قدرة هائلة على التجريد أهّلته لهذا التحليل البنويّ الدقيق. وقد عرضه كما يلي:[3].

توافق البناء [تناسب/تناظر]	-«ما كان -«ما كان -وقد علم الأقوام ما كان -ما كان	حجّتَهم جوابَ قومه داءَها بثهلان أخاك	إلاّ أنْ قالوا»[الجاثية:25] إلاّ أن قالوا»[الأعراف:82] إلاّ الخزي ممّن يقودها" شعر إلاّ زيدٌ

[1] – المرجع نفسه، ج1، ص37.

[2] – المرجع نفسه، ج1، ص50.

[3] – عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، ص217.

إنّ كلّ هذه العبارات متكافئة بنويّا (من حيث بنيتُها) رُغم اختلافها في الظاهر، وقد بنى سيبويهِ كلّ تحليلاته في الكتاب على هذا الأساس. وقد تمثّل الأستاذ جيّدا المنحى الذي سلكه (سيبويهِ) وحلّل وفقه لغة العرب (شعرا ونثرا) وما نزل على منوالها وهي لغة النص القرآني (لسان قوم الرسول)، لينتهي إلى نتيجة لم يُسبَق إليها وبها تميّز عن القراءات التي قُدّمت لـ(الكتاب)، وهي أنّ «التكافؤ في البنية أو المجرى هو من خصائص القياس العربي النحوي، فلا قياس في نحو الخليل وأتباعه إلاّ من حيث البنية أو المجرى. وأعلاه هو القياس بين البنى أنفسها»[1].

خاتمة:

إنّ الباب في اللّسانيات الخليلية هو ناتج من نواتج القسمة التركيبية ومترتّب عنها، لذا فهو كيان اعتباريّ قد يكون له ما يمثّله، وقد لا يكون له ما يمثّله في الاستعمال، لذا فهو كيان رياضيّ محض يقابل مفهوم المجموعة في اصطلاح الرياضيات، «...فالباب الذي ليس فيه عنصر (أي المجموعة الخالية كما يقول المعاصرون)، هو المهمل عند الخليل يعني الشيء الذي يقتضيه القياس ولم يأت في الاستعمال، وقد يحتوي الباب على عنصر واحد، وذلك مثل (شنئيّ) نسبة إلى (شنوءة)»[2].

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، «القياس على الأكثر» عند النحاة وما يترتّب عليه، ص13.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، النظريّة الخليليّة الحديثة، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، ع1996/10، ص90.

ولا بدّ من التركيز على ضرورة التمييز بين القسمة التركيبية (Combinatory) والتي هي «عبارة عن استفراغ كل ما تحتمله العناصر الأصلية من التراكيب، فـ(باب فِعُل) هو أحد المثُل التي تنتج عن الجداء الديكارتي: (ف×فتحة، ضمّة كسرة) (ع×فتحة، ضمّة، كسرة، سكون) فحاصلُه هو 12 [اثنا] مثالاً منها (فِعُل)»[1] ، في مقابل القسمة الشموليّة (الأفلاطونيّة) التي «تكتفي بأن تفرّع الأنواع من الأجناس والأشخاص من الأنواع فهي قسمة اندراجية: من الأعمّ إلى الأخصّ ببيان كلّ ما يندرج وينتمي إلى جنسٍ ثمّ إلى نوعٍ دون أيّ تركيب»[2].

والباب من جهة أخرى يتكوّن من نظائر، فهو في الأساس «مجموعة من العناصر المتكافئة وقد تكون خالية أو وحيدة العنصر...إلاّ أنّ النظير عند النحاة يختلف عن أفراد الجنس تمامًا، فهذه الأفراد تشترك في صفة عامّة. وبهذا الاشتراك يتكوّن الجنس ثم تتميّز فيما بينها –في داخل الجنس– بالفصول، والعلاقة الحقيقية التي توجد بينها [أي أفراد الجنس وعناصره] هي علاقة انتماء إلى نفس الجنس فقط، وبالتالي في صفة ذاتية لا غير (المميّزة للماهية)، أمّا النظائر في النحو فالعلاقة بينها هي علاقة تكافؤ غير انتمائية محضة»[3]، فالنظائر يمكن ألاّ تكون من نفس الجنس، إلاّ أنّها تندرج في نفس الباب لتوافقها في البنية أو المجرى، فالتكافؤ في تحليلات النحاة الأوّلين –كما وضّح الأستاذ– هو دائما تكافؤ بنى أو مجارٍ ولا يكون أبداً تجانسا أي انتماءَ أشياء إلى جنس واحد. وكما يحصل التكافؤ

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات اللسانيّات العربيّة، ج1، ص320.

[2] المرجع نفسه، ج1، ص320.

[3] – عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص139.

بين عناصر الباب الواحد، فقد يحصل التكافؤ فيما هو (فوق ما يوجد في الباب) فيحصل بين بابين أو أكثر.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

1- أبو بكر بن السرّاج، الأصول في النحو، تح: عبدالحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط3/.1996

2- أحمد بن بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبدالسلام هارون، دار الفكر (بيروت) والمجمع العلميّ العربيّ الإسلاميّ (دمشق)، .1979

3- رضي الدين الأستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط2005/1.

4- سيبويه، الكتاب، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1988/3.

5 - عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة، سلسلة علوم اللسان عند العرب1، منشورات المجمع الجزائريّ للغة العربيّة، موفم للنشر، الرغاية (الجزائر)، 2007.

6- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة، موفم للنشر، الرغاية (الجزائر)، 2007.

7- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، سلسلة علوم اللسان عند العرب3، منشورات المجمع الجزائريّ للغة العربيّة، موفم للنشر، الرغاية (الجزائر)، 2010.

ثانيا: الدوريات والمجلات:

1- عبد الرحمن الحاج صالح، «القياس على الأكثر» عند نحاة العربيّة وما يترتّب عليه، مجلّة المجمع الجزائريّ للغة العربيّة، موفم للنشر، الرغاية (الجزائر)، ع9/ جوان2009.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليليّة الحديثة، مجلّة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، ع1996/10.